مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك في الشرق الأوسط

نص موجز عن مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية (الصواريخ البالستية) - كانون الثاني/مارس 2022

موجز

تتمتع مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية بأهمية خاصة في الشرق الأوسط، إذ **تواجه المنطقة تطوّر الترسانات، ، واستخدام البالستية الصواريخ في ساحات القتال، وانتشار هذه الأنظمة** إلى دول أخرى وجهات فاعلة غير حكومية. و مع ذلك ، ارتبطت العديد من **برامج الصواريخ الباليستية باقتناء أسلحة دمار شامل.**

لكن، **الشرق الأوسط لا يضم سوى ثلاث دول موقعة على مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية (العراق والأردن وتركيا).** حيث تعرقل عوامل سياسية واستراتيجية انضمام عدد أكبر من دول المنطقة إلى المدوّنة، كما أنها تمنع التقدم في اتفاقيات عدم انتشار أخرى.

ومع ذلك، فإن مبدأ **مدوّنة سلوك** ملزمة سياسياً **يمكن أن يساهم في تعزيز الثقة** بين الجهات الفاعلة الإقليمية وأن يعمل نحو نظام أكثر تفصيلاً لمراقبة الأسلحة في المنطقة.

حول مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك

تمّ تبنّي مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية (المُشار إليها فيما بعد بـ"المُدوّنة") في عام 2002، وهي أداة مُلزِمة سياسياً تهدف إلى الحدّ من انتشار القذائف القادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل. وتتألّف المدوّنة من مجموعة من تدابير الشفافية وبناء الثقة، وهي الأداة متعددة الأطراف الوحيدة التي تركّز على وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل. وتضم المدوّنة اليوم (تشرين الثاني/نوفمبر 2021) 143 دولةً وقّعت عليها مقابل 93 دولة عند نشأتها.

تتعهد الدول عند توقيعها على المدوّنة، **بالالتزام بمجموعة من معاهدات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بأمن الفضاء؛** وبإصدار **إعلان سنوي** حول قدرات القذائف التسيارية الخاصة بها وسياستها الوطنية بشأن معاهدات وأدوات عدم الانتشار ونزع السلاح؛ وبتوجيه **إخطار قبل إطلاق** أية قذيفة أو مركبة فضائية. وتُحمَّل المستندات على منصة مخصصة على الإنترنت (متاحة للدول الأعضاء فقط) تديرها النمسا وتعمل بمثابة جهة اتصال مركزية فورية للمدوّنة (الأمانة التنفيذية). والانضمام إلى المدوّنة مجاني.

في حين أنه يُطلب من الدول الموقّعة "ممارسة أقصى درجات ضبط النفس" فيما يتعلق بتطوير قدراتها الباليستية، إلّا أنها **غير ممنوعة من امتلاك القذائف التسيارية أو من القيام بأنشطة إطلاق فضائي**. بالإضافة إلى ذلك، يسمح الانضمامُ إلى المدوّنة للدول **بالاطّلاع على المعلومات** التي تشاركها الدول الموقّعة الأخرى و**بإظهار التزامها السياسي** بعدم الانتشار ونزع السلاح.

القذائف التسيارية في الشرق الأوسط: سلاح واسع الانتشار

الشرق الأوسط[i] هي المنطقة **ذات أعلى كثافة بالدول التي تمتلك قذائف تسيارية**. بالإضافة إلى ذلك، اقتنت بعض الجهات الفاعلة غير الحكومية أيضاً أنظمة أثناء نزاعات اندلعت مؤخراً أو جارية حالياً. وفي حين أن المنافسة الإقليمية في مجال القذائف ليست جديدة، إلا أنها اشتدّت في السنوات الأخيرة – كما زاد عدد الضربات.[ii]

يمكن تقسيم الترسانات الباليستية في المنطقة إلى فئات مختلفة (الرسم 1). أوّلاً، تُعتبر **إسرائيل حالة فريدة من نوعها** إذ إنها طوّرت قدرات باليستية لتُستعمل في المقام الأول كوسيلة لإيصال ترسانتها النووية غير المُعلنة. لذلك، فإن صاروخ "أريحا" مكرّس للردع النووي، على الرغم من إمكانية استخدام قذائف باليستية ذات مدى أقصر بشكل تقليدي. بالإضافة إلى ذلك، **أصبحت ثلاث دول على الأقل منتجة للقذائف**. فقد أطلق كلٌّ من إيران والعراق برنامجه خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات. وفي حين أن العراق اضطر إلى وقف الإنتاج بعد سقوط صدام حسين، لا تزال إيران نشطة في مجال تطوير مجموعة واسعة من القذائف التسيارية. وتتمتع تركيا أيضاً بقدرة إنتاج وطنية مكّنتها من تطوير نوعين من الصواريخ المحلية قصيرة ومتوسطة المدى. ثالثاً، تواصل عدد من الدول استخدام **قذائف قديمة استوردتها خلال**

المؤلفان: إيمانويل ماتر (Emmanuelle Maitre) ولوريان إيو (Lauriane Héau)
الموقع الإلكتروني: nonproliferation.eu/hcoc

HCoC
The Hague Code of Conduct

الحرب الباردة، ولا سيّما مشتقات صواريخ "سكود Scud ". وقد تم ربط هذه الأنظمة أحياناً ببرامج أسلحة دمار شامل (مصر وسوريا) كما تمّ نشرها كوسيلة ردع تقليدي (الإمارات العربية المتحدة واليمن). بالإضافة إلى ذلك، تحصل بعض الدول على **قذائف تسيارية من مورّدين أجانب**. فقد باعت الولايات المتحدة الأميركية أنظمة صواريخ "إم جي إم-140A بلوك 1 (أتاكمز) MGM 140A Block I (ATACMS)" لتركيا والبحرين والإمارات العربية المتحدة[iii] ضمن الحدود التي يفرضها نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR). وأخيراً، قد تكون **حصلت عمليات بيع أخرى غير معلن عنها**، لا سيما من إيران إلى سوريا، ومن كوريا الشمالية إلى سوريا، ومن الصين إلى المملكة العربية السعودية[iv].

الرسم 1. الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تملك قذائف تسيارية في الشرق الأوسط (المصدر: Nuclear Threat Initiative)

شبكات انتشار مثيرة للقلق

في الوقت نفسه، حصلت بعض الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية أيضاً على تكنولوجيا القذائف التسيارية من خلال شبكات انتشار نشطة. ونظراً لكون عمليات النقل لمسافات طويلة أصبحت متزايدة الصعوبة بسبب خطر اكتشافها من قبل الدوريات البحرية واعتراضها، فقد **أصبحت التبادلات الإقليمية مفضّلةً**. وكان **محور إيران – سوريا** نشطاً للغاية في السنوات الأخيرة، بعد مرور عقد على المبيعات الأولى لمواد وتكنولوجيا ذات صلة بالقذائف من قبل كوريا الشمالية. وبحسب المصادر، فإن عمليات نقل تكنولوجيا القذائف من إيران مكّنت سوريا من إنتاج نسختها الخاصة من صاروخ "فاتح-110A" منذ عام 2008. علاوة على ذلك، أصبحت **الجهات الفاعلة غير الحكومية، على نحو متزايد، هي المتلقية – والمستخدمة النهائية** – لعمليات النقل السرية للمواد والتكنولوجيا ذات الصلة بالقذائف التسيارية. قد يكون هذا هو حال **حزب الله** الذي يُزعم أنه تلقى أنظمة أسلحة مختلفة ("سكود B" أو " سكود C" أو " سكود D"، و"فاتح-110A" أو "زلزال") من سوريا وكذلك من إيران.[v] وهذا هو حال **الحوثيين** أيضاً الذين يستخدمون "بركان 1" و"بركان 2" (منذ عام 2017) في حرب اليمن بعد أن كانوا يستخدمون أسلحة كان اليمن قد خزّنها منذ التسعينيات. وهذه الأسلحة الجديدة هي من أصل إيراني ومشتقة من "قيام-1".[vi]

	الأردن	إسرائيل	الإمارات العربية المتحدة	إيران	البحرين	تركيا	سوريا	العراق	سلطنة عُمان	قطر	الكويت	لبنان	مصر	المملكة العربية السعودية	اليمن
A/RES/59/91 (2004)	ن	ن	ا	ل	ا	ن	ا	-	ن	ن	ن	-	ل	-	ا
A/RES/60/62 (2005)	ن	ن	-	ل	-	ن	ا	-	ن	ن	ن	ا	ا	-	ن
A/RES/63/64 (2008)	ن	ن	ا	ل	ا	ن	ا	ن	ا	ا	ن	ا	ا	-	ا
A/RES/65/73 (2010)	ن	ن	ا	ل	ا	ن	ا	ن	ا	ا	ن	ا	ا	-	ن
A/RES/67/42 (2012)	ن	ن	ا	ل	ا	ن	ا	ن	ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا
A/RES/69/44 (2014)	ن	ن	ا	ل	ا	ن	ا	ن	ا	ن	ا	ا	ا	ا	ا
A/RES/71/33 (2016)	ا	ن	ا	ل	ا	ن	ا	ن	ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا
A/RES/73/49 (2018)	ن	ن	ن	ل	ن	ن	ا	ن	ا	ا	ا	ا	ا	ن	ا
A/RES/75/60 (2020)	ن	ن	ا	ل	ن	ن	ا	ن	ن	ن	ن	ا	ا	ن	ن

الانضمام إلى المدوّنة وتنفيذها في المنطقة

تعدّ منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تسجّل أدنى معدّلات انضمام إلى المدوّنة، مع **ثلاث دول موقّعة عليها فقط**، وهي: الأردن (2002) وتركيا (2002) والعراق (2010). ويعتبر هذا المعدل ذو أهمية خاصة إذ تملك جميع الدول تقريباً أنظمة باليستية في ترساناتها. وقد وجّه البعض في المنطقة انتقادات علنية إلى المدوّنة.[vii] وفي هذا السياق، ليس من المستغرب أن القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لدعم المدوّنة لم تحظَ إلاّ بتأييد متواضع حتى وقت قريب، مع امتناع غالبية الدول عن التصويت (الرسم 2). ولكن **منذ عام 2018، صوّت عدد متزايد من الدول لصالح القرارات**. ففي التصويت الأخير (في كانون الأول/ديسمبر 2020)، أعطى كل من الكويت وعُمان وقطر موافقتها على القرار لأول مرّة، مما رفع مجموع الدول التي صوتت لصالح القرار إلى عشر دول على خمس عشرة دولة من الشرق الأوسط. وقد **يشير هذا إلى تحوّل نحو نظرة أقل انتقاداً للمدوّنة في المنطقة**.

الرسم 2. لائحة تصويت دول الشرق الأوسط على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعمة للمدوّنة (ن = نعم – ل = لا– ا = امتناع)

التحدّيات التي تواجه المدوّنة في الشرق الأوسط

يواجه تحسين مستوى الانضمام إلى المدوّنة في منطقة الشرق الأوسط العديد من التحديات. أوّلاً، لأنّ القذائف التسيارية قد استُخدمت مؤخراً من قبل دول (الضربات الإيرانية على أراضي العراق في كانون الثاني/يناير 2020) وجهات فاعلة غير حكومية (ضربات الحوثيين على المملكة العربية السعودية واليمن) لأغراض تقليدية. وفي هذا الصدد، **قد تبدو تدابير بناء الثقة غير ملائمة للتصدي للمخاطر التي تشكلها هذه الأنظمة**. في الواقع، صُمّمت المدوّنة قبل كل شيء كأداة تهدف إلى الحدّ من خطر الأنظمة الباليستية المستخدمة لإيصال أسلحة الدمار الشامل. لذلك تم تصميم تدابير الشفافية للقذائف التي يتم استخدامها واختبارها ضمن استراتيجيات الردع النووي؛ وبالتالي لا قيمة لها تُذكر فيما يتعلق بالأنظمة التقليدية المستخدمة في ساحة المعركة.[viii] وغالباً ما تكون إخطارات ما قبل الإطلاق غير مهمة عندما يتعلق الأمر بضرب أهداف العدو.

تُعتبر **ترسانة إيران الصاروخية التي تشهد تحسناً سريعاً** عامل توتّر. وقد أدى اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) في عام 2015 في البداية إلى تهدئة المخاوف حول برنامج إيران الصاروخي من خلال الحد من مخاطر أي ارتباط بالأسلحة النووية. بالإضافة إلى ذلك، فإن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 الذي تم تبنيه إلى جانب خطة العمل الشاملة المشتركة أبقى على العقوبات المفروضة على برنامج إيران الصاروخي بيد أن التوترات تصاعدت مرة أخرى بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية في 2018. وإحياء هذه الاتفاقية – أو الاتفاق على قيود تحدّ من تطوير القذائف التسيارية – قد يساعد على تعزيز الثقة والأمن المتبادلين في المنطقة.

ثانياً، على المستوى السياسي، **يعدّ الشرق الأوسط منطقة لا يزال يتعيّن فيها تحقيق عالمية عدد من معايير عدم الانتشار** (الرسم 3). ويعود ذلك بشكل خاص إلى حقيقة أن دولة واحدة (إسرائيل) قد طوّرت رادعاً نووياً خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) وأن العديد من الدول قد انتشرت فيها أسلحة الدمار الشامل بشكل غير قانوني. كما تم استخدام أسلحة الدمار الشامل على نطاق واسع في المنطقة، مع الهجمات الكيميائية في اليمن عام 1963، وأثناء الحرب الإيرانية العراقية بين العامين 1980 و1988، وفي العراق في التسعينيات ضد الأكراد، وبشكل متكرر خلال الحرب الأهلية السورية الأخيرة.

وتستمر التوترات السياسية في إبطاء عملية تقدّم معظم أدوات عدم الانتشار: إذ تربط مصر التزامها بالعديد من الأدوات بإحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية مما يعني ضمناً نزع السلاح النووي من إسرائيل، في حين ترفض إسرائيل الانضمام إلى الأدوات طالما أن بعض الدول المجاورة تطوّر برامج أسلحة الدمار الشامل. وفي المجال النووي، صادقت ست دول فقط على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما في ما يتعلق بأدوات عدم الانتشار الأخرى، تنتظر معظم الدول أن يقوم جيرانها بالخطوة الأولى أو تفضّل مقاربةً إقليمية.

	الانضمام إلى المدوّنة	شريك في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف	التصديق على معاهدة الحظر	التصديق على اتفاقية الأسلحة البيولوجية أو الانضمام إليها	التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو الانضمام إليها	التوقيع على بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية	التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
الأردن	✓		✓	✓	✓	✓	✓
إسرائيل							
الإمارات العربية المتحدة			✓	✓	✓	✓	✓
إيران				✓	✓		✓
البحرين			✓	✓	✓	✓	✓
تركيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سوريا					✓		✓
العراق	✓		✓	✓	✓	✓	✓
سلطنة عُمان			✓	✓	✓		✓
قطر			✓	✓	✓		✓
الكويت			✓	✓	✓	✓	✓
لبنان			✓	✓	✓		✓
مصر							✓
المملكة العربية السعودية				✓	✓		✓
اليمن				✓	✓		✓

الانضمام إلى المدوّنة: ما هي فوائده لدول الشرق الأوسط؟

على الرغم من هذه التحديات، قد يشكّل إضفاء الطابع العالمي على المدوّنة في الشرق الأوسط خطوة فعّالة إلى الأمام. وكون المدوّنة عبارة عن **تدابير لبناء الثقة** قد يجعل التزامَ الدول بالالتزامات السياسية للمدوّنة أسهل من الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات المُلزِمة قانونياً. ويمكن لنموذج المدوّنة بالتزاماته المحدودة وتوجهه العملي أن يكون بمثابة **نموذج للأدوات الإقليمية التي تتناول قضايا أمنية أخرى في الشرق الأوسط**.

بالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى أن الترسانات الباليستية لا تزال نشطة للغاية في المنطقة وأن **لدى العديد من الدول مشاريع طموحة لاستكشاف الفضاء**، سيكون من المفيد توضيح الطبيعة السلمية لمركبات الإطلاق الفضائية والحد من مخاطر سوء الفهم المرتبط بالقذائف التسيارية. ونجد في المنطقة دولتين تمتلكان قدرات إطلاق فضائية (إسرائيل وإيران)، وغالباً ما يرتبط البرنامج الإيراني على وجه الخصوص بأنشطة عسكرية.[ix] تنتج ست دول إقليمية أقمارها الصناعية الخاصة بها، وقد أدى ظهور أقمار "كيوب سات" (CubeSat) إلى برامج مبتكرة يقودها وافدون جدد إلى الفضاء مثل الأردن أو العراق (الرسم 4). وأخيراً، تقود بعض الدول حالياً برامج فضائية رائدة، مثل الإمارات العربية المتحدة التي أطلقت مهمة إلى المريخ في تموز/يوليو 2020.

الرسم 3. مشاركة دول الشرق الأوسط في اتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار الرئيسية

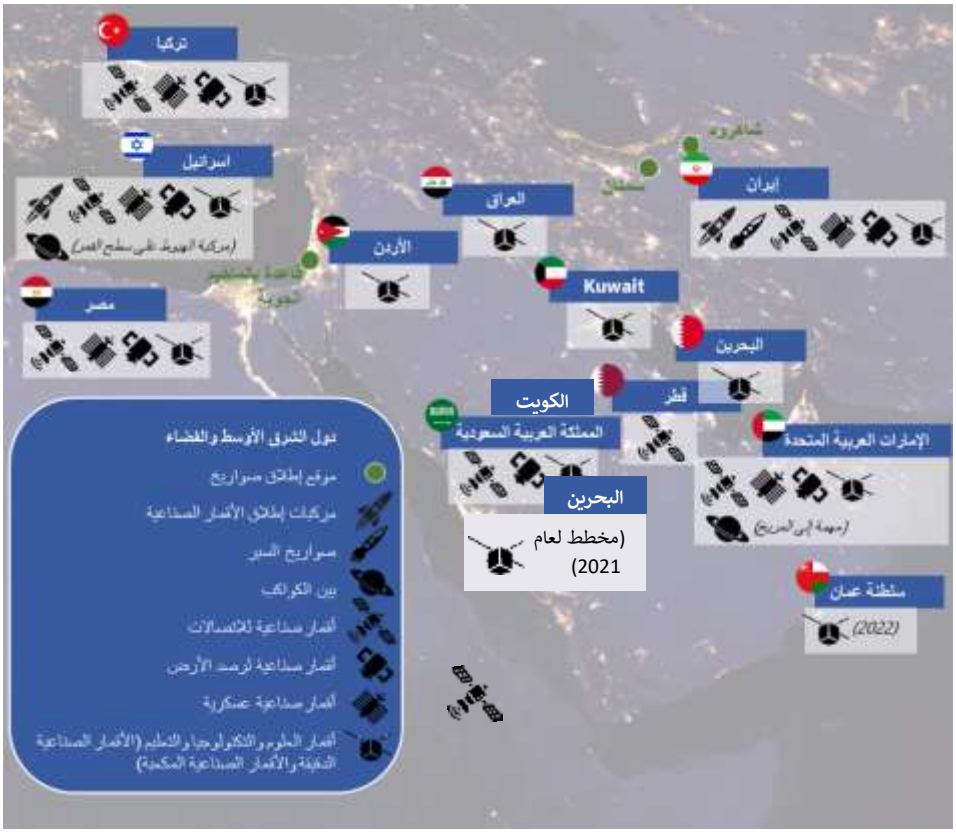

الرسم 4. برامج الفضاء في الشرق الأوسط

[i] تتألّف منطقة الشرق الأوسط في هذه الوثيقة من البحرين ومصر وإيران والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة واليمن.

هذا المشروع ممول من الاتحاد الأوروبي

تنفذ هذا المشروع مؤسسة البحوث الاستراتيجية

[ii] تيتي إيراستو وبيتر د. ويزمان، "Addressing Missile Threats in the Middle East and North Africa" (التعامل مع المخاطر الصاروخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، SIPRI Policy Brief، تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

[iii] "Chapter 7: Middle East and North Africa" (الفصل السابع: الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية)، *The Military Balance* 119 (2021): 320–379.

[iv] "Syria" (سوريا)، Nuclear Threat Initiative، تم التحديث في آذار/مارس 2021، https://www.nti.org/learn/countries/syria/؛ "Iran" (إيران)، Nuclear Threat Initiative، تم التحديث في نيسان/أبريل 2021، https://www.nti.org/learn/countries/iran/؛ "Saudi Arabia" (المملكة العربية السعودية)، Nuclear Threat Initiative، تم التحديث في آذار/مارس 2021، https://www.nti.org/learn/countries/saudi-arabia/.

[v] شان شيخ، "Missiles and Rockets of Hezbollah" (قذائف وصواريخ حزب الله)، *Missile Threat*، 26 حزيران/يونيو 2018، آخر تعديل في 27 أيلول/سبتمبر 2019، https://missilethreat.csis.org/country/hezbollahs-rocket-arsenal/.

[vi] جان ماسون، "Les missiles des Houthis: prolifération balistique et groupes armés non-étatiques" (قذائف الحوثيين؛ انتشار باليستي ومجموعات مسلحة غير حكومية)، Fondation pour la Recherche Stratégique، كانون الأول/ديسمبر 2018.

[vii] "Hague Code of Conduct Against Ballistic Missile Proliferation Welcomed in Text Approved by Disarmament Committee" (تم الترحيب بمدونة لاهاي لقواعد السلوك ضد انتشار القذائف التسيارية في النص الذي وافقت عليه لجنة نزع السلاح)، GA/DIS/3286، الأمم المتحدة ، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2004, https://www.un.org/press/en/2004/gadis3286.doc.htm.

[viii] ستيفاني ديلوري، "Ballistic missiles and conventional strike weapons: Adapting the HCoC to address the dissemination of conventional ballistic missiles" (القذائف التسيارية والأسلحة الهجومية التقليدية: تكييف مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية للتعامل مع انتشار القذائف التسيارية التقليدية)، HCoC Research Paper، العدد 6، كانون الثاني/يناير 2020.

[ix] فلورانس غايار - سبوروفسكي، "Prolifération spatiale versus dissémination en matière spatiale : des enjeux sémantiques aux enjeux politiques" (الانتشار الفضائي مقابل النشر في المجال الفضائي: من القضايا الدلالية إلى القضايا السياسية)، Fondation pour la Recherche Stratégique، العدد 18/2015، أيلول/سبتمبر 2015, https://www.frstrategie.org/sites/default/files/documents/publications/notes/2015/201518.pdf.